مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9493

الاثنين، 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد آل نهيان
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ريتشر.

السيد ريتشر (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. يتضمن التقرير والمستجدات التي أعرضها أمام مجلس الأمن اليوم إنجازات مهمة في عمل الفريق وتأتي في منعطف حاسم بالنسبة للفريق نفسه وتوجهاته في المستقبل.

وعلى سبيل الأولوية، لا يزال فريق التحقيق ملتزما بتنفيذ المهام الأساسية الموكلة إليه على النحو المنصوص عليه في القرار 2379 (2017)، التي يتم تنفيذها وفقا للاختصاصات. كما اتخذ الفريق خطوات منذ أيلول/سبتمبر لتنفيذ القرار 2697 (2023)، الذي يمدد ولاية فريق التحقيق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط ويطلب إليه الاضطلاع بمهام إضافية لتنفيذ القرارين.

وخلال الأسابيع الماضية، عملت بشكل وثيق مع نظرائنا في حكومة العراق بشأن ذلك، وأود أن أتوقف لحظة للتنويه تحديدا بالوقت والفكر والجهد الذي كرسوه في هذا الصدد، ودعمهم المستمر لعملنا والمشاورات البناءة التي بدأناها لمتابعة القرار 2697 (2023). وكان ذلك واضحا خلال عدد من اجتماعاتي، ولا سيما مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومستشار الأمن الوطني، ورئيس لجنة التنسيق الوطنية. كما أتيحت لي الفرصة للتكلم مع نظرائي في حكومة إقليم كردستان، الذين كانوا، في وجهات نظرهم، على نفس القدر من الدعم والاستعداد. وفي تلك الاجتماعات وغيرها، سعيت إلى التأكيد على الكيفية التي عدل بها فريق التحقيق أولوياته على خلفية هذين القرارين والإعراب عن مخاوف فريق التحقيق بشأن عمله استنادا إلى الجدول الزمني الحالي الذي ينتظره.

وتمثلت إحدى هذه الأولويات في كفالة اختتام تحقيقاتنا بطريقة مدروسة ومنظمة، بحيث يمكن استخدام مجموعة من النواتج المجدية الصادرة عن الفريق بشكل فعال لخدمة التحقيقات والإجراءات الجنائية الدولية، سواء في العراق أو خارجه. وتحقيقا لهذه الغاية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع الفريق الصيغة النهائية لتقرير شامل لتقييم الحالة عن تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية. ويشمل ذلك نتائج تحقيقات واسعة النطاق تستند إلى ثلاث سنوات من العمل الميداني المتفاني. ويعد التقرير علامة فارقة في المسار الرائد لتحقيقاتنا التي تدرس كيفية تطوير تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامها في العراق، بما في ذلك ضد الأقلية التركمانية الشيعية في بلدة تازة خورماتو.

وعلاوة على ذلك، نشر الفريق تقييما شاملا يفصّل جرائم العنف الجنسي البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش خلال فترة حكمه الوحشية. ونُشر التقرير بالأمس ويسلط الضوء على الطابع واسع النطاق لتلك الأعمال ضد النساء والفتيات العراقيات من جميع المجتمعات المتضررة. ويرافق ذلك تقييمات الحالات التي تم تشاطرها سابقا مع النظراء القضائيين العراقيين والتي تركز على شبكة تمويل تنظيم داعش، وتلك المتأتية من تحقيقات أخرى، لا سيما الجرائم المرتكبة ضد المجتمعات الأيزيدية والمسيحية، والهجوم على سجن بادوش ومذبحة الأفراد العسكريين العُزَّل والطلاب العسكريين في أكاديمية تكريت الجوية، المعروفة باسم معسكر سبايكر.

ومن المهم التشديد على أنه عندما يتم تشاطر تلك التقييمات، فإنها تقدم وفقا لولايتنا واختصاصاتنا.

وعلى نطاق أوسع، جرى تحويل موارد التحقيقات التي يضطلع بها الفريق للتعجيل بإجراء تحقيقات أقل تقدما وبنواتجها المقررة. وقد هدفت إلى التأكيد على هذا التحول في استراتيجيتنا للتحقيق مع نظرائي في العراق، وتشاطرت رسميا قائمة بتقارير التحقيقات المتوقعة خلال الأشهر المقبلة. لكن من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه على الرغم من تحويل الموارد وتكثيف جهودنا، فمن المحتمل ألا يتمكن الفريق بحلول أيلول/سبتمبر 2024 من تقديم النواتج النهائية لجميع مسارات التحقيق التي بدأها، ولكنه سيتمكن فقط من تقديم النواتج الأولية لمسارات هذه التحقيقات، وليس تقارير شاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن الفريق لن يعطي الأولوية لما لا يمكن إكماله خلال عام. ويتضمن ذلك بعض التحقيقات الرئيسية، ولكن المعقدة، مثل الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في الموصل؛ وتدمير داعش للتراث الثقافي؛ ونهب داعش للنفط والموارد الطبيعية الأخرى في العراق؛ ومسألة نية تنظيم داعش ارتكاب أعمال إبادة جماعية بحق الطائفة الشيعية؛ وعمل الفريق بشأن العائدين من مخيم الهول، وهو ملف من المتوقع أن يحتاج إلى سنوات من العمل في العراق وخارجه. ولن تهدف أي من مخرجات مسارات التحقيق المختلفة هذه، على الأرجح، إلى التوصل إلى نتيجة نهائية.

خلال إحاطتي السابقة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9341)، سلطت الضوء على أهمية ضمان ألا يقتصر عمل الفريق على إنشاء سجل للجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش، بل ينبغي استخدامه لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش الذين ارتكبوا تلك الجرائم من خلال محاكمات قائمة على الأدلة وأمام المحاكم المختصة في العراق وكذلك في دول ثالثة. ومن الأمثلة العملية على ذلك ما يقوم به فريق التحقيق بناء على عمله التحقيقي من خلال التعاون مع القضاء العراقي لإعداد ملفات قضايا مشتركة للجناة المزعومين من تنظيم داعش في دول ثالثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعد أول ملف قضية مشترك من هذا النوع وجرى تشاطره مع الدولة الثالثة المعنية. ودعم ذلك التحقيقات بشأن أحد عناصر داعش يُزعم ضلوع في ارتكاب جرائم دولية في العراق، وساعد في نهاية المطاف في إلقاء القبض على المشتبه به. ويعتزم الفريق المضي قدما بهذه الطريقة المشتركة لأنها تمثل إطارا يمكن من خلاله للفريق والعراق التعاون بشكل مجد ووثيق وتبادل المعلومات واستخدام الأدلة والمعارف الخاصة بكل منهما لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش على جرائمهم الدولية.

وبالتوازي مع ذلك، يظل فريق التحقيق ملتزما بدعم العراق محليا في إرساء أساس قانوني للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الفريق بشكل وثيق مع نظرائه العراقيين من خلال تلك العملية التي قادها العراق وقدم مجموعة من التعليقات الفنية على مقترح مسودة تشريع بشأن مدى توائمه مع القانون الدولي والعرفي. وفي أيلول/سبتمبر، نظم فريق التحقيق حلقة عمل للمشرعين والخبراء القانونيين العراقيين استضافها مجلس النواب العراقي. وقام اثنان من خبراء القانون الدولي البارزين بعرض التفاصيل المتعلقة بالإطار القانوني والمبادئ القانونية اللازمة ذات الصلة بعملية إدراج أحكام القانون الجنائي الدولي في قوانين العراق ومناقشتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين. إن إرساء أساس قانوني من هذا القبيل للجرائم الدولية من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للعراق، لأنه يمهد الطريق لمحاكمة الجناة من تنظيم داعش بهذه التهم بمشاركة الضحايا والشهود العراقيين. وهذا ليس الأمر الذي أُنشئ فريق التحقيق لدعمه فحسب، ولكنه أيضا المطلب الرئيسي لجماعات الضحايا والناجين في العراق، وهو الحصول على حقهم في المحكمة.

ولا يقتصر عمل الفريق على التحقيقات فحسب، بل ويتعلق أيضا بإدارة الأدلة. وكانت إحدى أولوياتنا في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي تسخير قدراتنا على جمع الأدلة وحفظها وإدارتها لدعم ما سيتم الاتفاق عليه في ضوء التقرير المقبل للأمين العام وخريطة الطريق، التي سيعدها الفريق بالتشاور مع حكومة العراق، على النحو المطلوب في القرار 2697 (2023).

ويحوز فريق التحقيق حاليا على 39 تيرابايت من المعلومات التي جُمعت على مدى السنوات الخمس الماضية من طائفة متنوعة من المصادر. وهي كمية كبيرة من البيانات التي تتضمن السجلات التي جُمعت من السلطات العراقية – والتي تشكل الغالبية العظمى من المعلومات – وكذلك من منظمات المجتمع المدني والمصادر المفتوحة، إلى جانب الإفادات والمواد الأخرى التي جُمعت من أفراد في العراق، معظمهم من الشهود. وقد عُولجت الغالبية العظمى من الأدلة المخزنة هذه وأُضيفت إلى منصة الاستكشاف الإلكترونية التابعة للفريق حيث يمكن لمحققي الفريق ومحاميه ومحلليه الوصول إليها يوميا للقيام بعملهم، على الرغم من أن بعض البيانات التي جمعها الفريق لم تُعالج بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُضيفت أدلة أخرى إلى تلك الموجودة بحوزة الفريق، لا سيما من خلال التعاون مع القضاء العراقي في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي والرقمنة والمحفوظات، بالإضافة إلى بيانات الأدلة الجنائية التي أمكن الحصول عليها من خلال فتح نحو عشرة مقابر جماعية جديدة دعما لدائرتي المقابر الجماعية والطب العدلي.

ويظل مصير هذه المعلومات التي بحوزة الفريق وكيفية مشاركتها مع العراق في صميم القرار 2697 (2023). ويتطلع الفريق إلى مزيد من التوجيه لتحقيق هذه الغاية في تقرير الأمين العام الذي سيصدر في الشهر المقبل ويعتزم مواصلة إعداد خريطة الطريق على أساس ذلك بالتشاور مع حكومة العراق. وخلال تلك المشاورات، سيكون الفريق جاهزا لتوضيح المبادئ الأساسية التي استرشد بها في جمع الأدلة وتخزينها ومشاركتها مع نظرائه. ويلتزم الفريق بهذه المبادئ لضمان أوسع نطاق ممكن لاستخدام الأدلة ومقبوليتها أمام المحاكم الوطنية ومن جانب سلطات التحقيق والادعاء الوطنية، على النحو المبين في اختصاصاته. وفي السنوات القليلة الماضية، نجح الفريق في الحفاظ على مخزون الأدلة وإدارته وقدم الدعم وفقا لذلك. وعالجنا طلبات محددة تلقيناها للمساعدة في دعم تحقيقات معينة وتشاطرنا معلومات معدة خصيصا، بما يتماشى مع ولاية الفريق. وعندما يتعلق الأمر بمشاركة المعلومات، يدرس الفريق ما إذا كانت السلطة القضائية الوطنية التي تقدمت بالطلب لديها الولاية والاختصاص لمحاسبة أفراد تنظيم داعش على الأفعال التي قد تشكل جرائم الحرب أو جرائم ضد إنسانية أو إبادة جماعية. ويجري ذلك على أساس كل حالة على حدة ويُقدم الدعم عندما تكون هناك احتمالات لتوجيه اتهامات بارتكاب جرائم دولية وعندما يوافق من قدموا هذه المعلومات على هذا التشاطر.

لقد توليت مسؤولياتي كمستشار خاص بإيمان راسخ بأن العراق هو الحليف والشريك الرئيسي لفريق التحقيق، وهذا لم يتغير بأي شكل من الأشكال. ويعلم المجلس أفضل من أي جهة أخرى أن موافقة الحكومة المضيفة في أي سياق ما أمر أساسي للقيام بعمل أي بعثة تابعة للأمم المتحدة، ولكنني أود أن أشدد على أن ذلك الأمر أكثر أهمية بالنسبة لفريق تحقيق لديه ولاية فريدة مثل فريق التحقيق هذا. ومنذ البداية، يعمل الفريق في العراق، بناء على طلب حكومته وبالشراكة مع نظرائه العراقيين، للتحقيق في جرائم داعش ضد جميع المجتمعات المحلية المتضررة في البلد. ونقوم بعملنا وفقا لذلك، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، وسنواصل القيام بذلك. ويظل الأمر متروكا للعراق في ممارسة حقه السيادي في تقرير مستقبل البعثة.

غير أنني أود أن أؤكد أن الإنهاء المفاجئ والسابق لأوانه لمهمة فريق التحقيق لن يكون إلا خسارة لجميع الأطراف المعنية. ولهذا السبب، أحث حكومة العراق وأعضاء المجلس على إيلاء الاعتبار الواجب للغاية النهائية لولايتنا وليس لتاريخ انتهائها. وخلال الأسابيع والأشهر المقبلة، سأواصل العمل بشكل وثيق مع جميع النظراء العراقيين لطرح احتمالات وتقديم سيناريوهات مختلفة. وسيكون للعراق أن ينتقي خيارا، ونحن بالطبع سنلتزم بهذا الخيار. وفي حين لم يكن مقصودا أن يستمر فريق التحقيق إلى الأبد، فإننا جميعا نتحمل مسؤولية جماعية عن ضمان عدم إهدار ما قمنا به من عمل.

ومما أثلج صدري بشكل خاص ما سمعته مؤخرا من رئيس لجنة التنسيق الوطنية زيدان خلف العطواني حول وجود اتفاق بيننا في الرأي. فهدفنا المشترك هو ضمان إمكانية استخدام عمل الفريق لدعم جهود المساءلة في العراق وفي جميع أنحاء العالم. واتفقنا أيضا على أن بناء القدرات والدعم الذي يقدمه الفريق للسلطات العراقية يجب

ألا يستمر فحسب، بل وأن يتم تكثيفه، من أجل ضمان استدامة القدرات الوطنية واستمرارها في أداء المهام على المدى الطويل. ويشمل ذلك مجالات مثل الأدلة الجنائية الرقمية وحفظ الأدلة وإدارتها وفتح المقابر الجماعية، بالإضافة إلى المساعدة التقنية لدائرة حماية الشهود داخل وزارة الداخلية العراقية وتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية ووزارة الصحة في مجال الدعم النفسي. واستمر تحقيق تقدم في كل هذا الدعم الذي يقدمه فريق التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعمل الفريق بلا كلل لزيادة قدرات نظرائه الوطنيين على القيام بعملهم بشكل مستقل ومن دون مشاركة الفريق في المستقبل.

ويتمثل أحد أهم النواتج الملموسة لفريق التحقيق في دعمه للتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية في دول ثالثة. فذلك يضمن عدم اتساع الفجوة في المساءلة العالمية وعدم السماح باستمرار الإفلات من العقاب. وقد دعم الفريق 209 طلبات من 20 دولة ثالثة حتى الآن، والطلب على هذا الدعم في تزايد ولا يمكن إلا توقع استمراره. وسواء فيما يتعلق بمقاتلي داعش الأجانب الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية، أو زوجات عناصر داعش اللواتي يدعين أنه ليس لديهن أي فكرة عن حكم داعش الإرهابي أو الجناة الذين فروا من العراق بحثا عن ملاذات آمنة في الخارج، فإن العدد الكبير من الجناة من أفراد داعش في أنحاء العالم لن يؤدي إلا إلى زيادة هذا الطلب. ويجب ألا ننسى أن العديد من هؤلاء الجناة كانوا صغارا جدا عندما ارتكبوا جرائمهم، وقد يواجهون تحقيقات واتهامات بارتكاب جرائم دولية في العقود القادمة.

إن المهمة التي يؤديها فريق التحقيق في ذلك الصدد، وهي التحقق من الأدلة التي بحوزته، وتحديد الشهود وأخذ الشهادات لدعم دول ثالثة، وفقا لأي تصور هي إجراء ملموس من إجراءات المساءلة على الصعيد العالمي وخطوة هائلة في مكافحة الإفلات من العقاب. وإلى حد كبير، لم تكن التحقيقات والمحاكمات ضد الجناة من أفراد تنظيم داعش الذين حاولوا الهروب من العدالة ممكنة في تلك البلدان لو لم يقدم فريقي المساعدة القانونية. لقد كان هدفنا دائما سد الثغرات في الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم. يجب ألا يبقى الجناة من أفراد تنظيم داعش الذين ارتكبوا فظائع جماعية بشعة ضد المواطنين العراقيين بدون عقاب، أينما حاولوا الاختباء. بالإضافة إلى ذلك، وبصفتي الشخصية السابقة كمدع عام اتحادي ورئيس وحدة جرائم الحرب في ألمانيا، كنت سعيدا بالاستفادة من خبرة فريق التحقيق المتجاوب. لقد تمكن فريق التحقيق دائما من سد الثغرات الموجودة في سلسلة الإثبات. وقد مكن ذلك الفريق من المساهمة بشكل كبير في إدانة المدعى عليهم من تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم.

واسمحوا لي أن أشدد على أنني أشيد بالتزام العراق بدعم تعاوننا مع الدول الثالثة. ويسرني أن أشير إلى أنه، بموافقة رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير الخارجية ورئيس لجنة التنسيق الوطنية، تم التوصل إلى طريقة متفق عليها تحدد بشكل أفضل تبادل الفريق للأدلة مع دول ثالثة، وفقا للقرار 2697 (2023). وعمل الفريق أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إبلاغ حكومة العراق بشكل أفضل بالأدلة السابق تشاطرها مع دول ثالثة، مرة أخرى وفقا للقرار 2697 (2023)، ولا يزال يتعاون مع جميع النظراء المعنيين لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأفكار تستند إلى مشاركاتي الأخيرة مع المجتمعات المتضررة في العراق – أولئك الذين هم ضحايا تنظيم داعش والشهود عليه وعلى جرائمه البشعة. فهم الذين يرون في عمل فريق التحقيق منارة أمل وفرصة لإسماع أصواتهم والاعتراف بمعاناتهم وسرد قصصهم. وهم الذين يطالبون بالفصل في الجرائم التي عانوا منها بوصفها جرائم دولية، سواء كانت تتعلق بأعمال إبادة جماعية مزعومة أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وذُكِّرت بذلك خلال مناقشة أجريت مؤخرا مع والد أحد ضحايا مذبحة معسكر سبايكر الذي أسس، مع أسر أخرى متضررة، منظمة غير حكومية مكرسة لخدمة العدالة لأحبائهم الذين كانوا ضحايا تلك المذبحة البشعة. لقد ذُكِّرت بذلك خلال مهمة إلى الأنبار، حيث وقفت مع مسؤولين محليين وزعماء قبائل وناجين وممثلي مجتمع مدني في مسرح جريمة مذابح تنظيم داعش ضد السنة الذين رفضوا إعلان الولاء للتنظيم. ولا ينبغي أن تعني مرحلة الإنجاز لفريق التحقيق أن أملهم في العدالة وسعيهم لتحقيق المساءلة يتضاءل معها. ويجب أن يكون الإنجاز الهادف لولايتنا والانتقال المنظم ضمانا لهم.

ويجب أن نكفل عدم خذلان أولئك الذين كانت لديهم الشجاعة للتكلم جهرا ضد جرائم تنظيم داعش أو تركهم خلف الركب. ويجب أن نتأكد من كفالة أمنهم، وأنهم يتمتعون بالحماية، وأن من الممكن معالجة الصدمة النفسية التي عانوا منها بسبب ما عايشوه وشاهدوه. ويجب أن نكفل أن أولئك الذين لم يجاهروا بأصواتهم بعد، ولكنهم يريدون ممارسة حقهم في التقدم بشكاواهم، يمكنهم أن يفعلوا ذلك بمحض إرادتهم في محفل آمن يرحب بهم. ويجب أن نحافظ على الهدف المشترك المتمثل في تحقيق العدالة لأولئك الضحايا والناجين في قلوبنا وعقولنا بينما نواصل تنفيذ قرارات المجلس وعملنا الجماعي. وأتقدم بالشكر لأعضاء المجلس على دعمهم المستمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ريتشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المستشار الخاص على عرضه التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعلى جميع أعمال الفريق. ما فتئت المملكة المتحدة تقدر مساهمة فريق التحقيق الهامة في محاسبة أفراد تنظيم داعش على جرائمهم المروعة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق منذ الإحاطة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9341).

وكما سمعنا، فقد انتهى فريق التحقيق من إعداد تقريرين حول قضايا حاسمة: العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وتطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها من قبل داعش. وقد أجرى 80 بعثة ميدانية وقام برقمنة 5 ملايين سجل آخر. ونرحب بعمل فريق التحقيق الهام في مجال بناء القدرات، بما في ذلك التدريب على حماية الشهود والنُهج التي تركز على الضحايا في جمع الأدلة، فضلا عن دعم عمليات حفر المقابر الجماعية. وكل ذلك حيوي لتحقيق العدالة والمساءلة للضحايا والناجين، مع دعم الحكومة العراقية في تحديثها للعمليات القضائية وأعمال التحقيق.

ونحن نشجع بقوة فريق التحقيق وحكومة العراق على إيجاد طريقة للمضي قدما لتبادل الأدلة مع طرف ثالث، كما طلب المجلس في القرار 2697 (2023)، وهو أمر بالغ الأهمية لكفالة عدم تمكن أفراد تنظيم داعش من الإفلات من العقاب من خلال الفرار إلى الخارج. كما نشجع فريق التحقيق على مواصلة العمل لتحسين تبادل الأدلة مع السلطات العراقية والتخطيط للمستقبل. ومع ذلك، فإننا ندرك أن تبادل الأدلة الحساسة ليس بالأمر السهل، لأنه غالبا ما يخضع، في جملة أمور، لموافقة الشهود. ونأمل أن يوفر التقرير القادم للأمين العام توضيحا بشأن هذه المسائل، حتى يتمكن المجلس والعراق على نحو مناسب من فهم الأدلة التي تم تبادلها والتي يمكن تبادلها، وكيف يمكن للمجلس وفريق التحقيق وحكومة العراق إحراز المزيد من التقدم في هذا الشأن. ومن الأهمية بمكان أن تظل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق متاحة للملاحقات القضائية للجرائم الدولية.

ونتفق جميعا هنا على أهمية المساءلة عن جرائم داعش. نحن مدينون بذلك للضحايا، كما قال المستشار الخاص. ومن جانبنا، تلتزم المملكة المتحدة بالعمل عن كثب مع حكومة العراق والأمم المتحدة لكفالة استخدام العمل الفريد لفريق التحقيق بفعالية، سواء في العراق أو في جميع أنحاء العالم. ونحن ممتنون للمستشار الخاص وفريقه على جهودهم المتفانية في السعي إلى تحقيق المساءلة، ونقف مع حكومة العراق في تعاوننا المستمر لتحقيق العدالة بشأن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمستشار الخاص ريتشر على إحاطته الشاملة، وأود أن أؤكد أن ألبانيا تقدر الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها فريق التحقيق في العراق، كما ورد في تقريره الحادي عشر إلى مجلس الأمن المقدم من المستشار الخاص. ونرحب ترحيبا حارا بالممثل العراقي المشارك في جلسة اليوم.

وفي مواجهة تهديد الإرهاب المستمر للسلام والأمن، فإن الدور المحوري لفريق التحقيق في جمع الأدلة وإعداد ملفات القضايا ضد تنظيم داعش والجماعات التابعة له أمر بالغ الأهمية. وتقر ألبانيا بالتقدم

الذي أحرزه فريق التحقيق وسط العديد من التحديات وقلة الموارد. وعلى وجه الخصوص، نشيد باستكمال تقارير تقييم القضايا المتعلقة بالجرائم الجنسانية والجنسية ضد الطائفة الأيزيدية والحصول على أدلة جديدة بشأن تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية من قبل تنظيم داعش. ولا يمكن المبالغة في أهمية تقرير التقييم حول استخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فهو يمثل سابقة، توضح المدى المفزع الذي يمكن أن تصل إليه جهات غير تابعة للدول في تشكيل تهديدات حقيقية وغير مسبوقة. كما نقدر التقدم المحرز في تحقيقات فريق التحقيق، لا سيما في تحديد كبار مسؤولي داعش وجمع الأدلة المتعلقة بالقتل الجماعي واستعباد النساء والفتيات والاغتصاب وغيرها من الجرائم الشنيعة. إن استكمال ملفات القضايا ومواءمة الأسماء مع الجرائم المرتكبة يجلب الأمل للضحايا وعائلاتهم، ويؤكد لهم أن العدالة تلوح في الأفق. ونحن نؤيد تلك الجهود تأييدا صادقا.

وبينما نعترف بالخطوات التي قُطعت، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في تحديد الجناة، وجمع الأدلة، وكفالة أن يمثل جميع المسؤولين عن الجرائم الفظيعة في العراق أمام العدالة. ونردد تقييم فريق التحقيق بأن التحقيقات وتقارير تقييم الحالات لا يمكن الانتهاء منها بحلول أيلول/سبتمبر 2024. ولا غنى عن توفير موارد إضافية والمشاركة الكاملة من جانب السلطات العراقية لتحقيق العدالة من خلال الإجراءات القانونية العادلة والواجبة. واستشرافا للمستقبل، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام والتوصيات اللاحقة بشأن كيفية المضي قدما بما يتماشى مع القرار 2697 (2023). ونحث المجلس على العمل بشكل تعاوني مع العراق في توفير ما يكفي من الوقت والموارد لتحقيق العدالة الشاملة فيما يتعلق بجميع الجرائم.

وتؤيد ألبانيا تعزيز التنسيق بين فريق التحقيق والسلطات العراقية والمجتمعات المتضررة والمجتمع المدني والضحايا وأسرهم. وتجدر الإشادة بالتفاعل المستمر بين فريق التحقيق ومجموعات الناجين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لكونه يعلي أصوات الضحايا ويسهم في جمع المزيد من الأدلة.

وأود أن أؤكد أن محاسبة الجناة من داعش على الجرائم المرتكبة في العراق لا تزال جارية. وينبغي أن يتلقى العراق كل المساعدة التي يحتاجها لوضع حد للإفلات من العقاب. وندعو المجلس إلى دعم فريق التحقيق والعراق بثبات في تعزيز الإطار التشريعي للنظر في الجرائم الدولية وبناء قدرات الضحايا والناجين الراغبين في الإدلاء بشهاداتهم والتعاون في فتح المقابر الجماعية وإنشاء محفوظات رقمية مركزية. ونتفق مع الرأي القائل بأن عمل فريق التحقيق المتفاني المستمر منذ خمس سنوات يجب أن يُتوج بتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى المحاكم. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة لكفالة تحقيق العدالة الحقيقية ومنع داعش والجماعات المنضوية تحت لوائه من الظهور مجددا في العراق وخارجه.

في الختام، بما أن هذا بياننا الأخير بشأن هذا الموضوع في المجلس، أود أن أؤكد من جديد التزام ألبانيا الثابت بتحقيق العدالة والمساءلة بوصفهما حجر الأساس لتحقيق السلام والازدهار الدائمين للشعب العراقي.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المستشار الخاص على تقديمه التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى العمل الذي يضطلع به كامل فريق التحقيق.

ترحب غانا بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق خلال الفترة قيد الاستعراض في سعيه إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبها تنظيم داعش. ونرى أن مواصلة التزامنا بالنهوض حقا بالعدالة والمساءلة عن جميع الفظائع التي ارتكبها داعش هو السبيل الوحيد للاستجابة للنداءات المشروعة للناجين من جرائم داعش وضحاياها من أجل تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية الحقيقية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، نشيد بالجهود التي يبذلها فريق التحقيق للاستفادة من التقدم المحرز خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة في إحراز تقدم في

مساراته للتحقيق. فقد أُعد وعُمم تقرير لتقييم القضايا المتعلقة بتصنيع داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامه لها؛ وأُعد تقرير عن أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها داعش ضد النساء والفتيات؛ وتشكّل المعلومات المستكملة لتقارير تقييم القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الطائفة المسيحية إنجازا هاما في ذلك الصدد. وتتمثل خطوة تالية مهمة في التزام فريق التحقيق بإطلاع القضاء العراقي على النتائج التحليلية والهيكلية المتعلقة بمختلف التحقيقات التي ستجري خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ونرحب بذلك التطور ونثق بأن إثراء مواد الإثبات سيدعم التحقيقات والملاحقات القضائية المحلية ويكفل عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية البشعة التي ارتكبها داعش.

ثانيا، تشيد غانا بالتعاون المستمر بين فريق التحقيق وحكومة العراق، بما في ذلك السلطات القضائية العراقية. ويسرنا أن فريق التحقيق واصل تركيز جهوده على بناء قدرات الجهات المعنية العراقية من خلال تدريبها على أساليب الطب الشرعي الرقمية ودعم عمليات فتح المقابر الجماعية. وبفضل جهود فريق التحقيق، يجري تعزيز القدرات المحلية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها داعش ومقاضاة مرتكبيها، حتى في ظل إثراء الفريق لما بحوزته من أدلة مستندية ورقمية وأدلة مستمدة من شهادات الشهود لدعم هذه التحقيقات والملاحقات القضائية.

ثالثا، نلاحظ أن التقرير يشير إلى الأنشطة التي يضطلع بها فريق التحقيق استجابة لقرار مجلس الأمن 2697 (2023). وندرك أن فريق التحقيق لا يعدل أولوياته للوفاء بمتطلبات الولاية فحسب، بل إنه نجح في تحديد طرائق لتبادل المعلومات مع دول ثالثة، كما أنه أبلغ السلطات العراقية بمعلومات حول الأدلة السابقة التي تشاطرها مع دول ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن فريق التحقيق يعتزم، عقب مناقشات أولية أجراها مع حكومة العراق، التركيز على إعداد خريطة طريق لإنجاز ولايته وبيان الخطوات اللازمة لإتمامها، تمشيا مع طلب الحكومة. وبينما يتخذ الفريق تلك الخطوات، فإننا ندرك أن عمله الرامي لتحقيق العدالة لن يكتمل على نحو مجد بحلول أيلول/سبتمبر 2024. ومع ذلك، من المهم كفالة سعي فريق التحقيق، على الرغم من التحديات التي يتوقعها فيما يتعلق بعدم استكمال عمله، إلى العمل مع حكومة العراق لكفالة تلبية كامل توقعات الحكومة المضيفة بشأن مستقبل الفريق. وبذلك، سنكون قادرين على الحفاظ على ثقة الشعب العراقي بإحراز تقدم في عملية المساءلة وكفالة الإقرار بدور فريق التحقيق في تلك العملية.

وبما أن هذه هي آخر إحاطة مقررة بشأن فريق التحقيق قبل نهاية فترة عضويتنا في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالإنجازات التي حققها الفريق في جهوده للوفاء بولايته المتمثلة في تعزيز تحقيق المساءلة عن الجرائم الأساسية التي ارتكبها داعش. وهناك أمر واحد مؤكد، وهو أن إنشاء فريق تحقيق دولي، كما في حالة فريق التحقيق هذا، يمكن أن يثمر عن نتائج إيجابية وأن يوفر دروسا مفيدة لمساعي تحقيق المساءلة على الصعيد العالمي. ونؤكد من جديد توقعاتنا بالنجاح في المسعى المشترك لتحقيق العدالة والمساءلة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لمسألة مكافحة الإرهاب ومحاسبة الإرهابيين على جرائمهم، وهو أمر يشكّل جزءا لا يتجزأ من جهودنا المشتركة لمكافحة التهديدات الإرهابية. وفي هذا السياق، فإننا نرصد بعناية الأنشطة التي يضطلع بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وننوه بالجهود التي بذلها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير للإسهام في جمع الأدلة على جرائم تنظيم داعش في جميع مسارات تحقيقاته، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الطوائف الوطنية وأعمال القتل في تكريت وسنجار وتدمير الممتلكات الثقافية والتدفقات المالية لتنظيم داعش. ونشعر بالتفاؤل لأن فريق التحقيق تشاطر أخيرا مع السلطات العراقية، وإن كان ذلك قد جاء في السنة السابعة من عمله، بعض المواد التي جُمعت بشأن تصنيع الإرهابيين للأسلحة الكيميائية واستخدامهم لها، فضلا عن معلومات تتصل بأعمال العنف الجنسي. وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى أقل من 10 أشهر على انتهاء ولاية فريق التحقيق، فإننا مندهشون من أن العراق لم يتلق سوى النزر اليسير مما تمكن الفريق من تجميعه. ولا نفهم تماما أسباب عدم تقديم

تلك الأدلة باستمرار إلى السلطات العراقية. فما هو السبب في عدم حدوث ذلك سوى الآن؟ وليس أمامنا سوى أن نطرح سؤالا مشروعا، وهو أنه إذا لم يكن النظام القضائي العراقي قادرا على الحصول على كل هذه الأدلة، فلمن ولماذا جُمعت؟

نسمع من وقت لآخر أنه بفضل مساعدة فريق التحقيق، يُقدم العديد من الأفراد إلى العدالة في بلدان ثالثة، معظمها غربية. فهل كانت المحاكمات الفردية التي أجريت في الخارج أساس إنشاء ولاية فريق التحقيق؟ إن مهمة فريق التحقيق الرئيسية، كما حددها مجلس الأمن، هي تقديم المساعدة بصفة محددة وأساسية إلى العراق في ملاحقة أعضاء تنظيم داعش قضائيا. وأسفر التردد بشأن مسألة تسليم الأدلة المتراكمة إلى بغداد عن عدم إنزال العقاب الواجب بآلاف الإرهابيين إلى الآن.

وبحسب فهمنا، فإن قدرا كبيرا من اللوم عن هذه الحالة المؤسفة يقع على عاتق سلف المستشار الخاص الحالي. ففي حين أننا لاحظنا إحراز بعض التقدم في تنفيذ الولاية الأساسية لفريق التحقيق خلال فترة ولاية السيد ريتشر، فإن السيد خان قد تجاهل تلك الولاية علنا على مدى سنوات واكتفى بمعالجة الأمور الشكلية، كما ندرك الآن. وعلى حد علمنا، لم يتلق العراق أي شيء على الإطلاق من فريق التحقيق خلال تلك الفترة. وما نريد أن نسمع عنه اليوم هو عدد الإجراءات القضائية المتعلقة بالإرهابيين التي اتُخذت في العراق استنادا إلى الأدلة التي جمعها فريق التحقيق. هل جرت ولو محاكمة واحدة من هذا القبيل؟ حسنا، لا نتوقع أي شيء آخر من مواطن المملكة المتحدة السيد خان. فحتى في مكان عمله الجديد، يواصل بنجاح تحديد وإلغاء أولويات فرادى التحقيقات حسب إرادة رعاته الغربيين.

ونعتقد أنه لو كان فريق التحقيق، منذ بداية عمله، قد أوفى بإخلاص بالولاية الموكلة إليه لدعم الجهود الوطنية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية العراقية بتزويدها بأدلة شاملة، لكان النظام القضائي العراقي قد أكمل عملية تقديم الإرهابيين إلى العدالة اليوم. سبع سنوات فترة طويلة. ونذكر بأن محاكمات نورمبرغ اكتملت في سنة ونصف فقط.

ونطالب بتسليم جميع المواد التي جمعها فريق التحقيق، بما في ذلك في شكل رقمي والتقارير التحليلية الداعمة بدون استثناء، إلى السلطات العراقية من دون تأخير أو شروط مسبقة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2379 (2017) وأعيد تأكيده في القرار 2697 (2023). ونذكر بأنه بناء على طلب حكومة العراق، مدد القرار 2697 (2023) ولاية فريق التحقيق لمدة عام واحد فقط، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024. وهذا يؤكد ضرورة الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الوقت المتبقي لإنجاز مهمة الفريق. ونحن على ثقة بأن فريق التحقيق سيعزز تعاونه بقوة مع بغداد. ونسترعي الانتباه إلى أن البيانات المتعلقة بأوجه القصور في التشريعات الوطنية لا يمكن – ولا ينبغي – أن تستخدم كذريعة للحيلولة دون تنفيذ تعليمات مجلس الأمن. لقد شعرنا بالقلق لسماع أن فريق التحقيق لن يتمكن من إكمال عمله قبل انتهاء ولايته. ونعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تمتثل لتعليمات المجلس.

ونشيد بالإعلان عن أنه وفقا للفقرة 5 من القرار 2697 (2023)، أمكن الاتفاق بسرعة مع السلطات العراقية على طرائق نقل الأدلة إلى بلدان ثالثة. ونثق بأن تلك الخطوة ستمكن من ضمان الامتثال للشروط اللازمة للحصول على إذن بغداد بعمليات النقل هذه في المستقبل. ومع ذلك، نلاحظ أن المعلومات الواردة في التقرير عن تنفيذ الفقرات المتبقية من القرار غير كافية. والمسألة الأكثر أهمية، المتعلقة بالتقدم المحرز في إنهاء أنشطة فريق التحقيق، لم يفصح عنها فعليا. ونتوقع أن تعالج أوجه القصور هذه معالجة كاملة في تقرير الأمين العام في كانون الثاني/يناير وخريطة الطريق التي سيضعها المستشار الخاص في آذار/مارس. ونأمل أن نرى في تلك الوثيقتين وصفا مفصلا للتدابير المحددة التي ستكون قد اتخذت، أو التي ستُتخذ، في الأشهر الـ 10 المتبقية من العمل للتعجيل بنقل الأدلة إلى العراقيين والخفض التدريجي لأنشطة فريق التحقيق. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لعملية خض البعثة تدريجيا.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن الوقت الحالي هو الفرصة الأخيرة لفريق التحقيق للوفاء بالجزء الرئيسي من ولايته بتسليم جميع

الأدلة أخيرا إلى السلطات العراقية، الأمر الذي بدونه لن نتمكن من اعتبار مهمته ناجحة.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، السيد كريستيان ريتشر، على إحاطته، وأرحب بالوفد العراقي في هذه الجلسة.

يأتي التقرير الحادي عشر عن أنشطة فريق التحقيق في منعطف حرج. يفصلنا أقل من عام عن انتهاء أحدث فترة ولاية لفريق التحقيق، وربما الأخيرة. وقد استجاب القرار الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر بتمديد ولاية فريق التحقيق لمدة عام واحد فقط (القرار 2697 (2023))، بعد ست سنوات من القرار 2379 (2017) الذي نص على إنشائه، لعدة مخاوف أشار إليها العراق في رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة 5 أيلول/سبتمبر. وقد أقر آخر تجديد للولاية بضرورة إحراز تقدم حاسم وسريع نحو إنجاز المهمة الأساسية لفريق التحقيق المتمثلة في دعم جهود المساءلة أمام المحاكم العراقية. ولا تزال هذه المحاكم، وكذلك حكومة العراق وشعبه، تمثل الجهات المستفيدة المستهدفة الرئيسية من العمل الذي يقوم به الفريق في مجال التحقيق.

وقد تعني بعض الصعوبات المزعومة في تحقيق هذا الهدف ضمن الإطار الزمني المخصص ضمنا وبلا مبرر أن دور فريق التحقيق هو الإشراف على المحاكمات في العراق وتقييدها بدلا من دعمها. لذلك، عند وضع خريطة طريق لإنجاز ولاية فريق التحقيق، الأمر المتوقع بحلول شهر آذار/مارس من العام المقبل، سيكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن إقامة الدعاوى الجنائية في العراق سيبني بالتأكيد على مساهمة فريق التحقيق في المحاكمات المستقبلية في البلد ويتجاوزها. ويظل جوهر هذه المساهمة هو جمع وتشاطر الأدلة على جرائم تنظيم داعش مع السلطات العراقية. وبالمثل، تثق البرازيل بأن توصيات الأمين العام المقبلة بشأن تشاطر الأدلة مع حكومة العراق ستزيد أيضا إلى أقصى حد من فرص تنفيذ فريق التحقيق لولايته الأساسية والوفاء بها، على النحو الذي حدده المجلس، بحلول أيلول/سبتمبر 2024. ومع الأخذ في الاعتبار الأساس الذي تقوم عليه ولاية فريق التحقيق، فإن التقدم في هذا الاتجاه من شأنه أن يعزز الشراكة القائمة مع البلد المضيف ويظهر في نهاية المطاف أهمية استمرار التعاون مع العراق، على أساس الموافقة، إذا تقاربت جميع الأطراف في هذا الاتجاه.

إن تحديد طرائق تشاطر فريق التحقيق للأدلة في الوقت المناسب مع دول ثالثة، بموافقة حكومة العراق، يبشر بالخير لهدف محاسبة أفراد تنظيم داعش، بمن فيهم أولئك الذين فروا من البلد. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تحترم سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه وضد مواطنيه. وتثني البرازيل على حكومة العراق لمشاركتها البناءة مع فريق التحقيق والدول الثالثة، بهدف التمكين من إجراء محاكمة في الخارج للمجرمين المشتبه بهم الذين يخضعون للولاية القضائية الرئيسية أو الأولية للعراق.

وأخيرا، نعترف بمساهمة فريق التحقيق في تعزيز قدرات المؤسسات العراقية المسؤولة عن إقامة العدل في البلد، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم داعش. وبعد إنجاز ولاية فريق التحقيق، يمكن الاستمرار في تقديم مبادرات بناء القدرات المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية ومتابعتها على الصعيد الثنائي، بناء على طلب العراق والبلدان المهتمة، بما في ذلك تلك التي تقدم حاليا أموالا من خارج الميزانية لفريق التحقيق لهذا الغرض.

السيدة أونانغا (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة بشأن التقرير الحادي عشر عن العمل الذي اضطلع به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بين عامي 2014 و 2017، في إطار القرار 2379 (2017)، المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2017. كما أشكر السيد كريستيان ريتشر على إحاطته المفصلة جدا عن حالة التقدم المحرز في التحقيقات الجارية خلال الفترة قيد الاستعراض. وأرحب أيضا بوفد العراق في هذه الجلسة.

تؤيد غابون استراتيجية مجلس الأمن بشأن منع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير

الدول على حد سواء، مثل المنظمات الإرهابية. إن آلية المساءلة المنشأة في العراق، والتي تقوم على أساس العدالة الجنائية وسيادة القانون، حيوية لضمان صون السلام والأمن الدوليين. وترحب الغابون بحقيقة أن الآلية تجعل من الممكن تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة للمجتمعات المحلية المتضررة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الأيزيديين في العراق.

وإلى جانب ذلك، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في إطار التحقيقات المتعمقة الجارية وفي بناء القدرات القضائية للسلطات القضائية المحلية، بما فيها قدرات الكيانات الكردية. كما رحبنا باتخاذ القرار 2697 (2023) وبجميع جهود الفريق الرامية إلى تعديل أولوياته لتمكينه من تحقيق الأهداف الناشئة عن شروط ولايته. وفي هذا الصدد، فإن تعاونه الوثيق مع السلطات القضائية المحلية في بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالمهام المتبقية، من شأنه أن يمكن السلطات العراقية من تولي المسؤولية بالكامل، مع مراعاة الموعد النهائي المقبل وأهمية العمل الذي قام به الفريق. ومن الأمور المشجعة بشكل خاص تعزيز روح التعاون بين فريق التحقيق والدول الأعضاء المتأثرة بإجراءات التحقيق التي يضطلع بها. فمن شأن ذلك أن يمكن من زيادة مشاركة السلطات القضائية لتلك البلدان في الإجراءات الجارية على المدى الطويل. وينبغي للفريق أن يحافظ على تركيزه على تعزيز التعاون مع السلطات القضائية العراقية ميدانيا، وخاصة بدعم أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها داعش ضد الطوائف المسيحية أو تلك المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وذلك حتى إغلاق البعثة.

ولهذا السبب، تكتسي الأدلة الرقمية الجديدة التي تم الحصول عليها أهمية لأنها ستمكن من تحسين فهم تأثير هجمات داعش الكيميائية والبيولوجية على الضحايا والأضرار المادية التي لحقت بالممتلكات والبيئة. وتدعو غابون إلى بذل جهود عاجلة لمتابعة التدابير الرامية إلى تيسير استخدام ومقبولية الأدلة التي جمعها الفريق ميدانيا وتجهيزها وحفظها ونقلها من أجل دعم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. ولا يزال الاستخدام الحكيم لأحدث التكنولوجيات المتطورة، ولا سيما الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى التعجيل بمسح الوثائق ضوئيا ورقمنتها بهدف توفير الأدلة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن التدريب التقني للموظفين القانونيين المحليين على استخدام هذه الأدوات، أمرا حاسما مع اقتراب نهاية ولاية الفريق. وسيكون من الأهمية بمكان تكثيف الحوار في ذلك السياق الحساس. وتأمل غابون أن تواصل الحكومة في بغداد إبداء التعاون الضروري لاستكمال التحقيقات وتعزيز إطار المبادئ التوجيهية الواردة في مذكرة التفاهم. وستظل مشاركة المجتمع المدني أمرا لا غنى عنه، لا سيما في تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والأطفال الذين عانوا من سوء المعاملة والإيذاء وهم جنود أطفال.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق العدالة الكفيلة بجبر الضرر في الانتهاكات التي تعرض لها العراقيون، ولا سيما المجتمعات الأيزيدية، بسبب جرائم الحرب وجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها داعش. ويجب أن نعتمد نهجا شاملا، لا سيما خلال المراحل النهائية من العملية، بغية معالجة المعلومات التي جُمعت إلى أقصى حد، مما سيمكن من إثبات الحقائق بشكل نهائي. وعلاوة على ذلك، وبما أن هذا هو آخر إسهام لنا في مناقشات المجلس بشأن الموضوع، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للجهود الدؤوبة والاستثنائية التي يبذلها الفريق.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي، عن كل التمنيات بالنجاح خلال رئاسة بلدكم لمجلس الأمن.

وأشكر المستشار الخاص على إحاطته بشأن التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأرحب بحضور الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم، مما يدل على التزام العراق بالتعاون مع المجتمع الدولي وفريق التحقيق من أجل

تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبها داعش على أرضه. ونشيد بعمل الفريق بأكمله ونؤكد من جديد دعمنا لجهوده للمساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب.

لقد أُحرز المزيد من التقدم بفضل الجهود التي يبذلها فريق التحقيق في الميدان جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية والمحلية في العراق. وجُمعت أدلة جديدة على الجرائم التي ارتكبها داعش، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد مختلف الطوائف الدينية، وكذلك على الجرائم التي ارتُكبت باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونشيد بصياغة فريق التحقيق لتقرير مواضيعي عن العنف الجنسي والجنساني ونرحب بالتقدم المحرز في التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وتحديدا الفتيات، اللواتي وقع بعضهن ضحايا للزواج القسري أو الاستعباد الجنسي. ونرحب بجمع البيانات الرقمية المتعلقة بأنشطة داعش على شبكة الإنترنت والجهود المستمرة لرقمنة الأدلة اللازمة للتحقيقات. وهذا التقدم حاسم الأهمية للحيلولة دون فقدان الأدلة أو تلفها، وينبغي مواصلته. كما أن الأدلة التي تُجمع بشأن شبكات تمويل داعش تكتسي أهمية بالغة. ونشيد بالجهود الجارية فيما يتعلق بإجراء دراسة عن تدمير التراث الثقافي.

إن التزام فريق التحقيق تجاه المجتمع المدني العراقي والتحاور معه أمران حاسمان، حيث يساعدانه في جمع شهادات قيمة تمكن من المضي قدما في التحقيقات وتُظهر خطورة الجرائم التي ارتكبها داعش ونطاقها. وأود أن أسلط الضوء على أهمية التعاون في مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم داعش. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز التعاون بين فريق التحقيق والحكومة العراقية. ولا تزال جهود التوعية المتصلة بولاية الآلية هامة. ونشجع السلطات العراقية وفريق التحقيق على مواصلة حوارهما، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل الأدلة مع دول ثالثة. وسندرس بعناية التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في كانون الثاني/يناير عملا بالقرار 2697 (2023).

وتحث فرنسا جميع الدول على دعم العمل الذي يضطلع به فريق التحقيق. ونفخر بدعمه من خلال التبرعات والتعاون التقني بغية مساعدته في عمله في جمع الأدلة. ومن الأهمية بمكان أيضا التذكير بموقف الأمم المتحدة الثابت فيما يتعلق بعدم إحالة الأدلة في المحاكمات التي يُحتمل إصدار أحكام بالإعدام فيها، بغض النظر عن مكان عقد هذه المحاكمات. ونود أن نذكر المجلس بأن مصير الضحايا ينبغي أن يظل شاغلنا الرئيسي. ولا يزال النهج الذي يركز على الضحايا والمنظور الجنساني اللذي اعتمدهما فريق التحقيق في جميع أعماله يكتسيان أهمية بالغة.

إن مكافحة إفلات جميع مرتكبي الجرائم من العقاب أمر حيوي لتحقيق الاستقرار والانتعاش والمصالحة للشعب العراقي بأسره. ولهذا السبب، أنشأت فرنسا في كانون الثاني/يناير 2022 فريق تحقيق مشتركا مع السويد، تحت رعاية وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، بشأن الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، وتتعاون مع فريق التحقيق في هذا الصدد.

أخيرا، تؤكد فرنسا مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب. وكما أشرنا مرارا، فإن التهديد الذي يشكله داعش لم يختف. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب، إلى جانب شركائنا، وتحديدا التحالف الدولي ضد داعش، الذي سيجتمع غدا على المستوى الوزاري في الرياض.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر المستشار الخاص ريتشر وفريقه على إحاطتهم وأن أرحب بمشاركة الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

ترحب سويسرا بالتقدم المستمر الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش. ونهنئ فريق التحقيق والحكومة العراقية على جهودهما وتعاونهما الوثيق في تنفيذ أحكام القرار 2697 (2023). ولا يزال الهدف الرئيسي لفريق التحقيق وجيها تماما، وتعتقد سويسرا أن الجوانب التالية أساسية لولايته وعمله.

أولا، يؤدي تبادل الأدلة مع بلدان ثالثة الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية فريق التحقيق دورا مهما في مقاضاة الجرائم المتعلقة بالإرهاب

في جميع أنحاء العالم. وترحب سويسرا بالتعاون بين فريق التحقيق والحكومة العراقية في تحديد طرائق لتبادل الأدلة في المستقبل مع بلدان ثالثة. وفي الوقت نفسه، لا يزال من الضروري أن تحترم عملية التبادل هذه القانون الدولي ومبادئ سيادة القانون. وتعارض سويسرا عقوبة الإعدام في كل الظروف لأنها تتعارض مع احترام حقوق الإنسان وكرامته. وبالتالي، فإننا نعارض تبادل الأدلة في المحاكمات التي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام.

ثانيا، تشكّل المساءلة والعدالة ركيزتين ضروريتين لمنع الفظائع وتحقيق السلام الدائم بناء على الثقة. ونقدر الجهود المستمرة التي يبذلها فريق التحقيق لبلوغ هذا الهدف من خلال إجراء التحقيقات الوافية وتوثيق الجرائم العديدة التي ارتكبها داعش في العراق. ونقدر بشكل خاص نهجه الذي يركز على الضحايا وتحقيقاته التي تركز على الجناة. ويُعد توثيق حالات الجرائم الجنسية وتقييمها، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والفتيات من الأقليات، أمرا ضروريا لضمان المساءلة. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على تقرير صدر مؤخرا عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالشراكة مع سويسرا، يبرز أن داعش يستخدم العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي والزواج بالإكراه كأسلحة إرهابية. والإفلات من العقاب على تلك الجرائم الخطيرة يعرقل تحقيق العدالة للضحايا والناجين ويدمر النسيج الاجتماعي.

ومن الضروري أن تجرّم التشريعات الوطنية الجرائم الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المحاكم المستقلة دورا أساسيا لمحاسبة مرتكبي الجناة من عناصر داعش على جرائمهم. ونرحب بتعاون فريق التحقيق مع السلطات العراقية ونشجع الحكومة على اعتماد هذه التشريعات الوطنية في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، نحيط علما بتقييم المستشار الخاص الذي خلص إلى أنه لن يكون بالإمكان استكمال شطر كبير من الولاية المنوطة بفريق التحقيق بحلول أيلول/سبتمبر 2024. ويساور سويسرا القلق من احتمال عدم إنجاز بعض التحقيقات الأساسية في الوقت المحدد وعدم الاستجابة لطلبات المساعدة المتبادلة التي تقدمها السلطات الوطنية لدول ثالثة. إن الإجراءات القانونية تستغرق وقتا، مما يعزز توقعنا من الحكومة العراقية أن تضمن الاستمرار في محاكمة داعش على الجرائم التي ارتكبتها وفقا للقانون الدولي ومبادئ سيادة القانون.

والتعاون الدولي ضروري لإحالة مرتكبي جميع الجرائم إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، تدعو الحاجة إلى إطلاق مبادرات طويلة الأجل لتحقيق المصالحة ومنع تكرار العنف. ويشكل عمل فريق التحقيق عنصرا أساسيا في هذا المجال.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص ريتشر على إحاطته وقيادته لفريق التحقيق لضمان مساءلة التنظيم على الجرائم الشنيعة التي ارتكبها في العراق. كما أرحب بالسفير العراقي في جلسة اليوم.

منذ أن استجاب مجلس الأمن لطلب العراق في عام 2017 بإقامة شراكة مع الأمم المتحدة لإنشاء فريق التحقيق (انظر S/PV.8052) والولايات المتحدة تواظب على دعم مهمة الفريق، وتستمر في ذلك حتى اليوم. وترحب الولايات المتحدة بتمديد ولاية فريق التحقيق حتى أيلول/سبتمبر 2024، فضلا عن التزام العراق المستمر بالتعاون مع البعثة. وتمشيا مع هذه الولاية، يجب على أعضاء مجلس الأمن مواصلة تقييم التقدم الذي يحرزه الفريق. ولكن يجب أن نكون واضحين بشأن الآثار المترتبة على إنهاء عمل الفريق بشكل متسرع وسابق لأوانه، بينما يواصل العراق انتقاله من النزاع إلى الاستقرار والازدهار.

يواصل فريق التحقيق تقديم الدعم للسلطات العراقية من خلال بناء قدرات النظام القضائي العراقي وتسهيل استخراج الجثث من المقابر الجماعية وجمع الأدلة وإشراك الضحايا وعائلاتهم والناجين وتحليل الأدلة التي يتم جمعها من الميدان للمساعدة في تحديد مرتكبي الفظائع. وعمل فريق التحقيق بالغ الأهمية لمحاسبة أفراد تنظيم داعش على الإبادة الجماعية التي ارتكبوها بحق الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة فضلا عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها ضد

تلك الطوائف نفسها، وفي بعض الحالات أيضا بحق المسلمين السنة والأكراد وأقليات أخرا. وبعد مضي 10 سنوات تقريبا، لا تزال تلك الطوائف تتوق إلى العدالة.

ونقرّ برغبة حكومة العراق في أن يتشاطر فريق التحقيق الأدلة الإضافية التي جمعها ليستخدمها النظام القضائي العراقي، وبالجهود التي يبذلها الفريق للتعاون مع الحكومة العراقية لجعل ذلك ممكنا. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي يوجز الإجراءات المحددة التي يمكن لفريق التحقيق والعراق الاتفاق عليها لضمان تبادل هذه الأدلة.

وفي غضون ذلك، نفهم أنه تم إصدار تقرير تحليلي عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وتقرير تقييم حول تصنيع داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامها، وجرى تشاطرهما مع السلطات العراقية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وشددنا على أهمية دور فريق التحقيق في توفير المعلومات والأدلة لدول ثالثة مثل الولايات المتحدة. وكان التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق مؤخرا حول تصنيع الأسلحة الكيميائية واستخدامها من قبل تنظيم داعش أحد الأمثلة المهمة على ذلك، وإن كان مثيرا للقلق.

وتبادل الأدلة بين فريق التحقيق وبلدان أخرى لدعم الملاحقات الجنائية لأفراد داعش في الخارج عنصر أساسي في عمله. ولن تنتهي المعركة ضد تنظيم داعش حتى تتم محاسبة مرتكبي الفظائع من عناصره، أينما كانوا. ويجدر بنا الاعتراف أنّ فريق التحقيق لا يزال يشكّل مثالا جيدا على خير طريقة تدعم بها الأمم المتحدة البلدان الخارجة من نزاع بوضعها على طريق السلام والأمن. ولهذا السبب، ينبغي أن نكون على استعداد لمساعدته على مواصلة العمل في العراق بعد العام المقبل، إذا بقيت هناك حاجة لذلك.

السيد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المستشار الخاص كريستيان ريتشر على إحاطته الوافية وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية العراق في هذه الجلسة.

تثمن دولة الإمارات التقدم الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش خلال الأشهر الستة المنصرمة في جمع الأدلة حول الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق والتي قد يرقى بعضها لجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بما يشمل التحقيقات حول استخدام داعش لأسلحة كيميائية وبيولوجية والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات وتدمير مواقع التراث الثقافي. ونشيد أيضا بجهود الفريق في استخراج الرفات من المقابر الجماعية.

إنّ هذه التحقيقات التي يجريها الفريق ضرورية، ولكن الأهم من ذلك أن يقوم الفريق بتسليم الأدلة التي طورها أو حصّل عليها إلى العراق حتى يتمكن من الاستفادة منها في إجراء محاكمات لعناصر داعش وتحقيق العدالة. ولهذا، يجب أن تبقى هذه المسألة قيد نظر المجلس، خاصة بعد أن يصدر الأمين العام في 15 كانون الثاني/يناير القادم تقريره المرتقب بشأن السبل الممكنة حول تسليم فريق التحقيق كافة الأدلة التي جمعها وطورها إلى الحكومة العراقية، بما في ذلك الأدلة التي شاركها الفريق وبكافة تفاصيلها مع دول ثالثة، حيث تُعد الحكومة العراقية المتلقي الرئيسي لهذه الأدلة بموجب القرار 2379 (2017). ونشدد هنا على ضرورة أن تكون مقترحات الأمين العام في هذا الصدد عملية وقابلة للتطبيق، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق.

ولا شك في أن تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وتسليم الأدلة إلى العراق لاستخدامها في محاكمات وطنية يمثل عامل ردع هام للإرهابيين حول العالم، ويخدم جهودنا المشتركة لمنع عودة هذا التنظيم أو ظهور تنظيمات أخرى أكثر تطرفا.

وندعم في هذا السياق جهود الحكومة العراقية في مساءلة مجرمي داعش، أينما وجدوا، ونشيد بما تم تحقيقه حتى الآن، حيث لا يزال العديد من الناجين وذوي الضحايا بانتظار تحقيق العدالة، ومنهم المئات ممن يتساءلون عن مصير أحبائهم منذ أعوام طويلة. ونؤكد هنا على الحاجة إلى الاستمرار في مشاركة الأدلة مع الدول الثالثة، خاصة في ظل تزايد الدلائل التي تشير إلى فرار عدد كبير من عناصر داعش إلى دول أخرى.

ونرحّب بتوصل الحكومة العراقية وفريق التحقيق إلى اتفاق بشأن آليات مشاركة الأدلة مع الدول الثالثة. كما نرحب باستكمال أول

ملف قضية مشترك بين قضاة التحقيق العراقيين وفريق التحقيق لدعم محاكمة أحد عناصر داعش في دولة ثالثة، بما يعزز العدالة الجنائية الدولية ويسهم في نقل الخبرات إلى السلطات العراقية.

ونحث أيضا على استمرار الفريق، فيما تبقى من ولايته، بنقل المعرفة إلى القضاة والخبراء العراقيين، وبالأخص في مجال الطب الشرعي الرقمي. ونرحّب بافتتاح سبعة مختبرات حتى الآن للطب الشرعي الرقمي في العراق. كما نشيد بقيام فريق التحقيق برقمنة الملايين من الوثائق والأدلة لتسهيل استخدامها من جانب الجهات القضائية العراقية.

وسيكون من المهم خلال الأشهر العشرة القادمة استكمال إجراءات الإنهاء المسؤول لعمل الفريق وإغلاقه، بالاستناد إلى خريطة الطريق التي سيضعها فريق التحقيق بالتنسيق مع الحكومة العراقية بحلول 15 آذار/مارس 2024.

من جانب آخر، وفي سياق الجهود المضنية التي بذلها فريق التحقيق لجمع الإفادات من الشهود حول العديد من الجرائم، سيكون من المهم إيضاح الآليات التي يمكن من خلالها تسليم هذه الإفادات للسلطات العراقية في نهاية المطاف لتحقيق الفائدة المرجوة منها، مع ضمان حماية الشهود.

ونحث على إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ كافة بنود القرار 2697 (2023) في الفترة المتبقية، وبالأخص خلال الجلسة التي ستُعقد في حزيران/يونيه 2024. ونؤكد مجددا على دعمنا لسيادة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على المعلومات القيمة التي زود المجلس بها اليوم.

في إطار جهود المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب، يظل ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، أمرا محوريا. وما برح فريق التحقيق يدعم عملية المساءلة التي يقودها العراقيون منذ بدايتها قبل خمس سنوات، وتشيد اليابان بتفانيه الثابت.

ومن بين مجموعة واسعة من مجالات التحقيق التي أحرز فيها فريق التحقيق تقدما بالتعاون الوثيق مع السلطات العراقية المختصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشيد بشكل خاص بالعمل المنجز بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ومواصلة هذا التحقيق المواضيعي أمر مهم ليس لمعاقبة الجناة المباشرين فحسب، بل أيضا لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب والمساعدة في القضاء على العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع. ونلاحظ أن بعض أعمال التحقيق لا تزال في مراحلها الأولية، مثل تلك المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد النساء التركمانيات الشيعة، ونشجع فريق التحقيق على ضمان استمراره في البناء على ما تم اكتشافه حتى الآن.

كما أن بناء قدرات السلطات القضائية العراقية أمر بالغ الأهمية لكفالة قدرتها على مواصلة عملها بعد انتهاء مهمة فريق التحقيق. ونرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين فريق التحقيق والسلطات القضائية العراقية بشأن العديد من المبادرات لبناء القدرات، بما في ذلك الإعداد المشترك لملفات القضايا ورقمنة سجلات المحاكم وغيرها من المساعدات التقنية. وكما يشير المستشار الخاص في تقريره وإحاطته اليوم، فإن التعاون من هذا القبيل سيكون رصيدا استراتيجيا للعراق في مواصلة مكافحة الإرهاب حالما تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة، وإن كنا نلاحظ أن ذلك سيستغرق وقتا.

ونرحب بتحديد فريق التحقيق، بالتشاور مع حكومة العراق، طرائق لمشاركة الأدلة مع بلدان ثالثة استجابة لطلب العراق وعلى النحو الذي طلبه مجلس الأمن في القرار 2697 (2023). والتعاون والاتصال الوثيقان مع جميع الوزارات والوكالات ذات الصلة في الحكومة العراقية هما السمة المميزة لتنفيذ الفريق لولايته تنفيذا فعالا. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الهدف المشترك في

هذا الملف بالنسبة للحكومة العراقية وفريق التحقيق ومجلس الأمن هو كفالة تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وأنه يجب الحفاظ على إرث فريق التحقيق الذي يخدم هذا الغرض.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تلقي تقرير من الأمين العام وآخر من المستشار الخاص، على النحو المطلوب، مما سيوفر للمجلس أسسا متينة لمناقشة سبل المضي قدما، مع مراعاة طلبات حكومة العراق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المستشار الخاص ريتشر على إحاطته وأرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الأشهر الستة الماضية.

أكدت الصين دائما في مداولات المجلس السابقة أن فريق التحقيق ترتيب مؤقت وانتقالي قرره مجلس الأمن لدعم جهود المساءلة في العراق. وفي أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار 2697 (2023) الذي جدد بموجبه ولاية الفريق لفترة أخيرة مدتها سنة واحدة غير قابلة للتمديد حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024. ويحدونا الأمل في أن يُنفذ هذا الطلب تنفيذا فعالا وأن يتشاور الفريق بصورة كاملة مع العراق وأن يضع استراتيجية خروج عملية وقابلة للتنفيذ من دون تأخير وأن يكمل انسحابه في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. وينبغي لفريق التحقيق أيضا العمل من أجل كفالة تسليم جميع الأدلة في الوقت المناسب وبشكل منهجي إلى الحكومة العراقية حتى يمكن تحويل الأدلة إلى سلاح قوي لمساءلة الإرهابيين، وبالتالي إكمال المهمة التاريخية المتمثلة في دعم جهود المساءلة العراقية.

في الآونة الأخيرة، توصل فريق التحقيق إلى اتفاق مع الحكومة العراقية بشأن طرائق مشاركة الأدلة مع بلدان ثالثة. ونرحب بذلك. ونأمل أن يبلغ الفريق، على النحو المطلوب، الحكومة العراقية عن ملفات الأدلة التي سبق تشاطرها في أقرب وقت ممكن.

يتصدر العراق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وقد قدم تضحيات هائلة في الحرب ضد تنظيم داعش وفي استعادة الأراضي التي احتلها الإرهابيون والمنظمات المتطرفة. ويتعين أن يستمر المجتمع الدولي في دعم العراق بثبات في تعزيز بناء قدراته على مكافحة الإرهاب وفي مكافحة الإرهاب، والقضاء على فلول الإرهابيين وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش، السيد كريستيان ريتشر، وفريقه على الإحاطة. وأنوه أيضا بحضور الممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

تشيد موزامبيق بمساهمة فريق التحقيق القيمة في تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش. والتزام فريق التحقيق بتنفيذ القرارين 2379 (2017) و 2697 (2023) يستحق تقديرنا.

لا تزال أعمال التطرف والإرهاب العنيفة التي يرتكبها تنظيم داعش تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن عمل فريق التحقيق في مساعدة القضاء العراقي أمر بالغ الأهمية لكفالة عدم إفلات الجناة من أفراد تنظيم داعش من العقاب.

وترحب موزامبيق بالإنجازات التي حققها الفريق في جميع مسارات التحقيق، بما في ذلك التحقيق في المجالات المتخصصة الشاملة لعدة قطاعات والتحقيق في الجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ويتطلب التحقيق في الجرائم الدولية قدرا كبيرا من الوقت والمعارف المتخصصة والأموال والموارد الكافية للتحقيق والمقاضاة والتسوية. إن دعم فريق التحقيق للعراق أمر أساسي في السعي لتحقيق العدالة للضحايا والناجين ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم البشعة. إن كسر حلقة الإفلات من العقاب خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة في العراق. وتقدر موزمبيق غاية التقدير المساعدة التي يقدمها فريق التحقيق إلى العراق بأشكال مختلفة، بما في ذلك توفير الموارد المادية والبشرية. إن الدور الحيوي الذي يلعبه فريق التحقيق في توفير التدريب للموظفين المحليين والاختصاصيين في مجال الأدلة الجنائية عامل رئيسي في تعزيز قدرة البلد على مواجهة التهديد العالمي المتمثل في الإرهاب.

ومن أجل الاستفادة الفعالة من الأدلة التي جمعها فريق التحقيق في الإجراءات الجنائية المستقلة أمام المحاكم العراقية، من الأهمية بمكان أيضا أن يضع العراق إطارا قانونيا محليا كافيا للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها. ونرى أن إدماج القانون الجنائي الدولي في القوانين المحلية والاعتماد الفوري للتشريعات المتعلقة بالجرائم الدولية أمران بالغا الأهمية في ذلك الصدد. ومن الخطوات الأساسية إلى الأمام إشراك المهنيين القانونيين من الخارج ومن العراق في التدريب المتصل بالعلاقة بين القانون الجنائي المحلي والقانون الجنائي الدولي.

من الصعب محاسبة داعش على الجرائم المروعة التي ارتكبها بدون تعاون جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين. ويجب تعزيز علاقات فريق التحقيق مع السلطات الوطنية والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الربحية والمجموعات الأخرى. وأخيرا، من الأهمية بمكان دعم فريق التحقيق في جهوده الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم العابرة للحدود الوطنية، مثل التي ارتكبها داعش في العراق وفي جميع أنحاء العالم.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص ريتشر على تقريره وإحاطته، وأرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

تشيد مالطة بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على التقدم المحرز عبر أولوياته في مجال التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونسلم بأن التعاون الذي قدمته حكومة العراق والقضاء العراقي وحكومة إقليم كردستان كان أساسيا لكفالة تحقيق هذا التقدم. وتشمل الإنجازات التي حققها الفريق في مجال التحقيقات على مدى الأشهر الستة الماضية إصدار تقرير تحليلي حول العنف الجنسي الذي ارتكبه داعش ضد النساء والفتيات وتقرير تقييم حالة حول تصنيع واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية. ونرحب بتشاطر كلا التقريرين مع السلطات العراقية وبالتزامات الفريق بتشاطر استنتاجات تحليلية وهيكلية إضافية مع القضاء العراقي. وبصورة أعم، تقدر مالطة شراكات الفريق المستمرة مع المجتمع المدني والضحايا والناجين والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في جميع جوانب عمله في مجال التحقيقات.

ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام الشهر المقبل بشأن طلب العراق نقل ما في حوزة فريق التحقيق من أدلة. ونرى أن أي عمليات نقل للأدلة يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان واختصاصات الفريق، بما في ذلك أفضل ممارسات الأمم المتحدة. ومن الأمور الأساسية للتغلب على التحديات المتعلقة بنقل الأدلة اعتماد إطار قانوني محلي يمكن من مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتكرر مالطة دعوتها إلى إحراز تقدم على سبيل الأولوية في تشريع من هذا القبيل، يستبعد تطبيق عقوبة الإعدام بما يتماشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة. يقدم فريق التحقيق مساعدة فنية ودعما واسعي النطاق للسلطات العراقية، بما في ذلك رقمنة الأدلة وحفظها، وحفر المقابر الجماعية وتدريب القضاة. ونحن نشاطر فريق التحقيق وجهات نظره فيما يتعلق بأهمية هذا العمل التعاوني والمؤثر، الذي تلقى تمويلا كبيرا من الاتحاد الأوروبي.

كما نرحب بالإبرام السريع لاتفاق بين حكومة العراق وفريق التحقيق لتحديد طرائق تبادل المعلومات مع دول ثالثة، بما يتماشى مع القرار 2697 (2023). لقد مكن هذا الفريق من مواصلة دعم عدد متزايد من الولايات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات الجارية. ونتطلع إلى تلقي خريطة الطريق لإنجاز عمل الفريق في آذار/مارس المقبل. غير أننا نلاحظ الآراء التي تم التعبير عنها في أحدث تقرير للفريق بأن ولاية فريق التحقيق لن تكتمل بطريقة مجدية بحلول أيلول/سبتمبر 2024. وعلى الرغم من أن رحى العدالة يمكن أن تدور ببطء، إلا أنه يجب علينا الاعتراف بالنتائج الملموسة التي حققها فريق التحقيق على مدى السنوات الخمس الماضية في السعي لتحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها داعش في

العراق. بالإضافة إلى ذلك، يستمر عمل فريق التحقيق المهم على قدم وساق في جميع جوانب ولاياته، بما في ذلك التحقيقات وجمع الأدلة وبناء القدرات. لذلك يجب أن يكون خفض مهام فريق التحقيق تدريجيا ومنظما، مع الاعتراف أيضا بالحاجة إلى التعامل بشكل مناسب مع الأدلة السرية والحساسة التي بحوزة الفريق، بما في ذلك أدلة شهادات الضحايا والشهود من المجتمعات المحلية الضعيفة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمستشار الخاص دعم مالطة المستمر لعمل فريق التحقيق الحاسم الأهمية في ضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي ارتكبها داعش في العراق. معا، يجب أن نكفل تلبية الدعوة المشروعة إلى تحقيق العدالة للناجين والضحايا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإكوادور.

أود أن أشكر المستشار الخاص وفريقه على تقديم التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأود أيضا أن أرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

يمثل اتخاذ القرار 2697 (2023) في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي قرر المجلس من خلاله بالإجماع، بعد أن أحاط علما بطلب حكومة العراق، تمديد ولاية المستشار الخاص والفريق حتى أيلول/سبتمبر 2024 فقط، مرحلة جديدة في عمل فريق التحقيق. وفي ذلك السياق، سيركز بياني على ثلاثة مجالات من التقرير.

أولا، نود أن نشير إلى أنه في حين بدأ فريق التحقيق عملية تعديل أولوياته، فإنه يواصل إنجاز المهام الموكلة إليه بموجب القرار 2379 (2017). وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على إعداد تقارير عن تطوير واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية وعن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والتي تم تقديمها بالفعل إلى السلطات العراقية. ونفهم أيضا أنه يجري إعداد تقرير عن تدمير التراث الثقافي العراقي. إن المعلومات الواردة في هذين التقريرين أساسية لمواصلة جهود القضاء والشرطة في العراق بغية تقديم الذين ارتكبوا جرائم، يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، ضد مختلف الطوائف في العراق والذين قدموا المساعدة والتمويل لهذه الجرائم، إلى العدالة.

ثانيا، نؤيد التعاون بين فريق التحقيق وحكومة العراق في إعداد تقارير مشتركة عن الجناة المفترضين المقيمين في دول ثالثة وحقيقة الانتهاء من أولى هذه القضايا. كما ندعم مساهمة فريق التحقيق في تطوير القدرات المؤسسية في العراق، بما في ذلك تطوير إطار تشريعي بشأن الجرائم الدولية، ودعم الضحايا والشهود، وإنشاء أرشيف رقمي مركزي. وبالمثل، لا يزال تعاون فريق التحقيق مع المجتمعات المتضررة من جرائم داعش ومع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية يشكل حجر الزاوية في جهود التحقيق وجمع الأدلة.

ثالثا، نرحب بالأنباء التي تفيد بأن فريق التحقيق قد أبلغ السلطات العراقية بالأدلة التي تم تبادلها مع دول ثالثة وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن الطرائق التي يجب اتباعها في مثل هذه الإجراءات. وكما يشير التقرير، فإن هذه هي الخطوة الأولى في تنفيذ القرار 2697 (2023)، والتي ينبغي استكمالها بتقديم تقرير من الأمين العام يحتوي على توصيات لتسليم الأدلة إلى حكومة العراق وخريطة الطريق التي ينبغي وضعها بالتشاور مع حكومة العراق لإنجاز ولاية فريق التحقيق. ونعتقد أن إعداد هذه التقارير بشكل مناسب سيكون ضروريا من أجل تبديد أي شكوك حول أنشطة فريق التحقيق والنتائج التي تمكن من تحقيقها.

في الختام، أود أن أكرر دعم بلدي لفريق التحقيق ومساهمته في سيادة القانون والمصالحة والسلام المستدام في العراق.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): السيد، رئيس المجلس، شكرا جزيلا على استضافتكم، ومن خلالكم أيضا، أود الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن. في البداية، يشرفني أن أستهل كلمتي ممثلا لجمهورية العراق، للإعراب عن الشكر والامتنان لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها

الرئيسية ومكاتبها، من خلال قراراتها وتوصياتها ومقرراتها، وللجهود الدولية كافة، في مساندة العراق في حربه ضد التنظيمات الإرهابية ومكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين. وأتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، لتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى جمهورية الصين الشعبية لإدارتها أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد كريستيان ريتشر وفريقه على إحاطته أمام المجلس من خلال استعراض أهم فقرات التقرير الحادي عشر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي تضمن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في بلدي، العراق، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي إطار ما استعرضه السيد ريتشر في إحاطته المهمة أمام المجلس، نُشيد بما جاء فيها وبالخصوص ما تضمنته من تعزيز لأطر التعاون مع القضاء العراقي واللجنة التنسيقية الوطنية الممثلة للحكومة العراقية. وبخصوص فقرات التقرير المتعلقة بتنفيذ القرار 2697 (2023)، نوضح أن الجهات الوطنية في العراق لم تتلق هذا التقرير في وقت مناسب، وكذلك لم يتسن لها دراسته وإبداء الملاحظات بشأنه ومراجعتها مع الجهات الوطنية التي ذكرها التقرير، وكذلك الأرقام التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بالأرشفة الرقمية.

يرحب العراق بصدور القرار 2697 (2023)، الذي تضمن طلبات العراق الواردة في رسالة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (انظر S/2023/654)، وبالخصوص فيما يتعلق بتسليم كافة الأدلة من قبل فريق التحقيق إلى الحكومة العراقية خلال فترة التمديد الأخيرة لولاية الفريق. وبهذا الخصوص، تؤكد حكومة العراق من جديد موقفها الثابت والنهائي حول التمديد لولاية فريق التحقيق ورئيسه لسنة واحدة، أكرر ولسنة واحدة فقط، وللمرة الأخيرة تنتهي في 17 أيلول/سبتمبر 2024. لذا، تحرص حكومة جمهورية العراق على تحقيق الإنهاء المسؤول لولاية الفريق ورئيسه وتصفية أعماله والانتهاء من أعمال الغلق كافة وأن يتم خلال هذه السنة الأخيرة تقديم الأدلة كافة، سواء تلك التي تحصل عليها فريق التحقيق أو تلك الأدلة التي استلمها من العراق وطورها باستخدام التكنولوجيا المبتكرة، إلى الحكومة العراقية لاستخدامها أمام المحاكم الوطنية العراقية. إذ أن مهام فريق التحقيق تتمحور، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن وقواعد الاختصاص، حول جمع وحفظ وتخزين الأدلة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق وتقديم تلك الأدلة إلى العراق من أجل إجراء المحاكمات العادلة والمنصفة والتي تساهم في استكمال تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. فلا يمكن اجتزاء مهمة فريق التحقيق في جمع وحفظ وتخزين الأدلة والتحقيق في جريمة تلو الأخرى، من دون أن يتم استخدام هذه الأدلة في سياقات قانونية وطنية.

إن تشكيل فريق التحقيق يعد تجربة فريدة وجديدة على صعيد التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية في تحقيق المساءلة الجنائية في أخطر الجرائم شدة وتأثيرا على المستوى الدولي، وما يشكله تنظيم داعش الإرهابي من تهديد عالمي، وما بذله رئيس فريق التحقيق وأعضائه من جهود كبيرة منذ تشكيله وخلال تنفيذ ولايته والتي واجهوا خلالها ظروفا صعبة وتحديات عديدة، وبالخصوص البيئة التي أجريت فيها التحقيقات والتي كانت تعاني من آثار التنظيم الإرهابي، وعليه فإن العراق حريص وبشكل ثابت على إنجاح هذه التجربة والأخذ بنتائجها. لذا، فإن استكمال ولاية الفريق، فيما يتعلق بتسليم العراق للأدلة التي جمعها الفريق على أرضه وبمساعدة كاملة من قبل الحكومة العراقية ونظامها القضائي، سيكون قرينة على نجاح هذه التجربة من عدمها، الأمر الذي لو لم يتحقق فإنه قد يضعف ثقة الدول بهذه التجارب في المستقبل.

حرصت الحكومة العراقية على التنسيق والتعامل مع فريق التحقيق بالطريقة المثلى وتقديم التسهيلات العديدة التي تضمن حياديته واستقلاليته في أداء ولايته، وفقا لقرارات مجلس الأمن وقواعد الاختصاص. وفي ذلك، أشارت الجهات الوطنية الفنية والمعنية إلى الكثير من الملاحظات التي نعتقد أنه كان على الفريق القيام بها والتقيد بولايته في توقيتات زمنية سابقة طبقا لولايته التي اشترطت بأن يقدم الفريق الدعم الكامل للحكومة العراقية وفي ظل الاحترام الكامل لسيادتها. وقد أوضحنا تلك الملاحظات بالتفصيل في بياناتنا السابقة أمام المجلس.

ونؤكد على أنه لغاية اللحظة، لم تتسلم الحكومة العراقية أية أدلة من فريق التحقيق يمكن استخدامها في إجراءات قضائية وطنية، وإنما مجرد تقارير وملخصات ليست لها أية قيمة قانونية أو إجرائية أمام المحاكم الوطنية. وعليه ومن خلال المجلس، فإن حكومة العراق تتحفظ على تسليم الفريق تقارير حول الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق وتعتبر ذلك ينافي ما ورد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد الاختصاص بأن يقوم الفريق بتسليم الأدلة على ارتكاب تنظيم داعش الإرهابي للجرائم بحق المواطنين العراقيين من أجل تحقيق المساءلة وإنصاف الضحايا.

وفي معرض ذلك، نستفسر من فريق التحقيق حول جدوى وأهمية هذه التقارير من الناحية القانونية، وعلى ماذا استند الفريق في تسليم تقارير بدلا من الأدلة، خصوصا وإن المفردتين تختلفان بشكل كامل من ناحية الاستخدام القانوني وكذلك القيمة القانونية. وبذات الوقت، نوضح أن الحكومة العراقية تستشعر حجم المسؤولية الكبيرة من أجل إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة وإنجاز المساءلة ومحاسبة وملاحقة كل من تورط في ارتكاب الجرائم سواء كانوا أشخاصا أو منظمات أو دولا، والتي نصفها بأنها كانت من أبشع الجرائم التي سُجلت في التاريخ الإنساني. ومن هذا المنطلق، تتمسك الحكومة العراقية بكل دليل يمكن أن يقود إلى تحقيق ذلك وإنجاز المساءلة. فهو حق وواجب قانوني وأخلاقي. وعليه، فإن إصدار التقارير عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي أو تسليمها إلى العراق قد لا يرتقي إلى طموح الحكومة العراقية والضحايا وذويهم ومنظورنا للعدالة على المستوى الوطني التي يستحقها كل من عانى من جرائم التنظيم الإرهابي، وبالخصوص إذا أدركنا أن هذه التقارير ليست لها تأثير قانوني يمكن الركون إليه أو الاعتماد عليه في إطار الملاحقات والمحاكمات الجنائية على الصعيد الوطني.

وفي هذا الخصوص، نشير إلى موضوع في غاية الأهمية ألا وهو إفادات الشهود المشروطة بعدم مشاركتها مع الحكومة العراقية والتي تحصل عليها فريق التحقيق أثناء تنفيذ ولايته على الأراضي العراقية وبمساعدة ودعم كامل من الحكومة العراقية. هذا الموضوع يثير العديد من الإشكالات والتساؤلات القانونية والمنطقية ومدى انسجامها مع ولاية واختصاص الفريق ومساعدة العراق في تحقيق المساءلة، وما هي الفائدة من هذه الإفادات إذا لم يتم استخدامها أمام المحاكم الوطنية وملاحقة المتورطين والجناة؟ وما هي سبل الإنصاف للضحايا التي ينبغي أن يتم تحقيقها بموجب هذه الإفادات، الأمر الذي سوف يسهم في المزيد من حالات الإفلات من العقاب والملاحقة وعدم تحقيق المساءلة.

وبهذا الخصوص، نشير إلى أن تأخر إجراءات الملاحقة والمحاكمات قد مكن عددا من عناصر تنظيم داعش الإرهابي من الهرب خارج العراق وإيجاد ملاذات لهم، وهو ما يفسر ازدياد المحاكمات في عدد من الدول التي قبلت لجوء أعداد من اللاجئين، وكان من بينهم ممن هم متورطون في أعمال إرهابية مع تنظيم داعش الإرهابي ضد أبناء الشعب العراقي. فالمسبب الرئيسي في ذلك قد يكون تأخر إجراءات الملاحقة والمساءلة واستخدام الأدلة التي تم تطويرها من قبل فريق التحقيق تجاه الإرهابيين من عناصر داعش، وبالتالي أدى ذلك بشكل واضح إلى تأخر تحقيق إجراءات الإنصاف وتحقيق العدالة للضحايا وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، وفي إطار ولاية الفريق، نؤكد أن الولاية الأساسية تتمثل في إجراء المحاكمات في العراق.

تؤكد حكومة العراق رغبتها واستعدادها لمشاركة الأدلة مع الدول كافة في مرحلة ما بعد إتمام عملية غلق فريق التحقيق في العراق بحلول أيلول/سبتمبر 2024 – تلك الأدلة التي يمتلكها العراق والتي سلمها إلى فريق التحقيق، والتي شكلت ما يقرب من 90 في المائة مما يمتلكه الفريق من أدلة، أو تلك الأدلة التي أنتجها وطورها الفريق والتي سوف تؤول في نهاية المطاف إلى الحكومة العراقية، طبقا لولاية الفريق، وذلك انطلاقا من موقف العراق الثابت في تحقيق المساءلة على الصعيد الوطني والدولي، ولاستمرار الجهود الدولية الجماعية بملاحقة المتورطين والداعمين والممولين لجرائم تنظيم داعش الإرهابي، حفاظا على السلم والأمن الدوليين، ومواجهة تهديدات الأمن القومي

وفق إجراءات الدول الوطنية، وعدم توفير ملاذات لهؤلاء الإرهابيين الذين سنحت لهم الفرصة للهروب خارج العراق.

وفيما يتعلق بالأدلة التي تمت مشاركتها مع الدول الثالثة، فإنّ الحكومة العراقية استجابت وبالسرعة الممكنة لتنفيذ الفقرة 5 من القرار 2697 (2023) بشأن إيجاد آلية بموافقة الحكومة العراقية لاستمرار مشاركة الأدلة مع الدول الثالثة. وبذات الوقت، فإنّ ذات الفقرة كانت قد أوضحت بشكل محدد إبلاغ العراق بشأن الأدلة السابقة التي تمّ تقديمها إلى الدول الثالثة. وبهذا الخصوص، نشير إلى أن الحكومة العراقية تهتم بطبيعة ونوع الأدلة التي تمت مشاركتها من قبل الفريق مع الدول الثالثة، وليس فقط عناوين تلك الأدلة، وبالخصوص تلك الأدلة التي كانت نتاج أعمال الفريق وتحقيقاته التي اضطلع بها من خلال استخدام التكنولوجيا واستخدامه للأدلة التي استلمها من الحكومة العراقية خلال فترة ولايته التي امتدت لست سنوات والتي حتى هذه اللحظة لم يتم إبلاغ الحكومة العراقية بشأنها وفق هذا السياق وطبقا للفقرة 5 من القرار 2697 (2023).

ونشير إلى أن أنشطة الفريق تتسع بمشاركة الأدلة مع الدول الثالثة بدعم وتنسيق من الحكومة العراقية. وبذات الوقت، ينتظر العراق من الفريق مشاركته الأدلة طبقا لولاية الفريق وأساس تشكيله. وهذا يمثّل جوهر قبول العراق اختصاصات الفريق وتنفيذ ولايته على أراضيه.

وتؤكد حكومة جمهورية العراق من جديد التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية الفريق خلال السنة الأخيرة ووفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، ومنها المضي بإجراءات الغلق والتصفية، ووفقا للاحترام الكامل للسيادة العراقية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه. ونعيد تأكيد التزامنا بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء ومشاركة الأدلة معها.

ختاما، اسمحوا لي أن نعرب عن شكرنا للمجلس ولجميع الدول التي قدمت الدعم إلى العراق في مواجهة الإرهاب والعمل سوية على تقديم الجناة إلى القضاء الوطني. ونقدّم الشكر إلى السيد ريتشر وأعضاء فريقه على ما قدموه من جهود خلال السنوات الست الماضية، وتسليطهم الضوء على حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي على يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي. ونتمنى أن تكلل هذه الجهود بتسليم كافة الأدلة إلى الحكومة العراقية وتنفيذ الإغلاق المسؤول في توقيتاته الزمنية، متمنيا للمستشار ولأعضاء فريقه التوفيق في محطتهم القادمة.

وأود أن أوضح، فيما يتعلق بما ذكر بشأن الأدلة حول استخدام تنظيم داعش لأسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أن العراق طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وملتزم بتقديم تقارير الشفافية السنوية. ويستقبل سنويا أيضا فرق التفتيش القادمة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى العراق ويقدم لها جميع التسهيلات.

رُفعت الجلسة الساعة 11/45.